



خطة إستراتيجية لإنقاذ إسرائيل من الانزلاق إلى "الدولة الواحدة"

بـقلم: عاموس يدلين

على أساس فهم أن إسرائيل تعيش اليوم طريقاً سياسياً مسدوداً وخظيراً، بلور معهد بحوث الأمن القومي صيغة عمل سياسي – أمني في المسألة الفلسطينية، لها هدفان: تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل ومنع التدهور في المنزل نحو واقع الدولة الواحدة. أساس هذه الصيغة هو تصميم واقع محسن، يسمح بفتح خيارات في المستقبل لإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين في ”يهودا“ و”السامرة“، وضمان أغلبية يهودية متماسكة في إسرائيل الديمقراطية. بتعبير آخر: هدف الصيغة هو تهيئة الظروف لواقع من دولتين لغرض الحفاظ على إسرائيل ديمقراطية، يهودية، آمنة وأخلاقية.

في إطار الخطة الإستراتيجية – التي تمت في أعقاب بحث طويل وعلى أساس المفاهيم التي نشأت عنها – فخصص الدلائل الأساسية التي تطرح في الخطاب الجماهيري والمهني، وتبين أن البديل الأكثر استقراراً، الذي يسمح لإسرائيل بمواجهة تحديات المستقبل بالشكل الأفضل، ويحافظ على طابعها ومصالها الأساسية والأمنية، هو البديل الذي يدفع إلى الأمام بانفصال سياسي وإقليمي مع الفلسطينيين تمهيدا لواقع دولتين لشعبين.

في ضوء المواقف التي تتفق اليوم أمام إسرائيل لتحقيق تسوية كاملة مع الفلسطينيين وفقاً للمقاييس الحيوية لها، تبلورت صيغة تتضمن خطوات تتطابق ومصالح إسرائيل، وتسمح بجملة خيارات في المستقبل – حتى في غياب شريك فلسطيني لتسوية دائمة – من أجل التقدم إلى وضع الانفصال السياسي، الإقليمي، والديموقراطي مع الفلسطينيين، وخلق استقرار إستراتيجي على مدى الزمن. من هناك تتمكن إسرائيل من السير – وفقاً لما تراه، وبشكل متدرج وحذر – في الطريق إلى مزيد من الدلائل السياسية، تدار الصيغة المقترحة بتطلع للوصل على أساسها إلى اتفاقات داخلية في الجمهور الإسرائيلي، فتاهمتا مع الأسرة الدولية، مع الدول العربية البرازغامية، ومع الفلسطينيين أنفسهم، وهي تعكس تصميم إسرائيل على أن تصمم مستقبلها بذاتها. لا تقترح الصيغة حلاً سياسياً آنهائياً، بل طريقاً لخلق واقع إستراتيجي محسن لإسرائيل، يسمح لها بالحفاظ على أقصى الإمكانيات في يديها.

المبادئ المركزية للصيغة السياسية – الأمنية

الميزة المركزية للصيغة المقترحة هنا هي المبدأ النموذجي الذي يخلق مرونة كبيرة، فهو يسمح لإسرائيل بأن تختار كل الوقت بين طرق عمل بديلة وفقاً للمزورف

نسيتم أن بيني غانتس ارتكب جرائم حرب في غزة!

بـقلم: جدعون ليفي

قبل لحظة من حرقة للاستطلاعات، وهزه الحملة الانتخابية وتملكه القلوب، ألا يجدر أن نتذكر من هو بيني غانتس؟ أليسار، وسط يحتضنه، كما يحتضن كل شيء فارغ، قريباً سوف يحيط نفسه بقائمة أعلام، مع نشطاء اجتماعيين من الضواحي، باخاام متنون، قائئ كتيبة بطل، وعدد من النساء وممثل واحد إثيوبي، ولد يائير لبيد جديد لدينا، أطول منه قامته، وليس أقل سعرا.

يكثر المהלلون من الكتابة عن اللاشيء الذي يعرفه الجمهور عن موقفه، الوسيطون ليس لديهم بشكل عام مواقف، باستثناء الـ ”هذا وذاك“ وبعض الشعارات. ولكن يوجد أمور نعرفها عن غانتس ولكن يتجاهلها الجميع. في إسرائيل التي لا تتغو عن اغتصاب وقع قبل عشرات السنين، يتم العفو عن جرائم الحرب ومقدما.

غانتس كان هو رئيس الأركان لعدة عمليات هي الأكثر إجراماً، والتي وصلت ذروتها في ”الجرف الصامد“. لهذا الرجل الودود، بطل الاعتدال وضبط النفس الإسرائيلي، والذي وقف مع الأخيار ضد قصف إيران، يوجد الكثير من الدماء على يديه، ونسبة كبيرة بشكل خاص من دماء الأبرياء. لم يحاسبه أحد على ذلك، لأنه شاب جيد وهو من أصحابنا، هو لن يتلطف في يوم ما بصورة شيطانية مرفقة مثل يؤاف غالانت الذي قال: أفضل الأفاعي يجب سحق رأسه، هو يمثل الجيش صاحب القيم، إنه الإنساني والأخلاقي، الوجه الجيد من بلد الأخوة كما نحب، رئيس الأركان العشرون عرف كيف يتحدث عن الأخلاق، وحارب التهويد بعناد، ولكن خلف اعتداله الظاهري قام الجيش الإسرائيلي وإسرائيل إلى حضيض أخلاقي مربع، بالأساس في سنته الأولى بالوظيفة، ٢٠١٤ حاككة السواد، يجب علينا أن نتذكر ولا ننسى قبل لحظة من تلاشيها. هذا بدأ بعملية ”عودوا أيها الأخوة“ بقيادة غانتس ويضغط المستوطنين شئن الجيش الإسرائيلي واحدة من عمليات الثأر عديمة التوازن في أعقاب خطف ٣ طلاب مدرسة يمنية وقتلهم، ليس أقل من ٤٠٠ فلسطيني اعتقلوا في موجة الثأر هذه، من بينهم ٥٠ من محرري صفقة شاليت، والذي لم يكن لأغلبيتهم العظمى أي علاقة بالخطف والقتل.

الطريق لصليات الصواريخ من غزة كانت قصيرة، وليس أقل قصراً كانت الطريق من هناك إلى ”الجرف الصامد“، وهي إحدى العمليات الأكثر وحشية للجيش الإسرائيلي في كل الأزمنة. أكثر من ٥٠٠ طفل فلسطيني قتلوا، من بينهم ١٨٠ طفلاً رضيعاً، حوالي ١٥٠ امرأة وأكثر من ١٠٠ عجزو، ٢٢٠٠ قتيل، أغلبهم لم يشاركوا في القتال. مئات الآلاف من الأشخاص الذين اضطروا لترك بيوتهم، غانتس ظن أن هذا ليس مريعاً، عن واحدة من الهجمات الوحشية، تلك التي كانت على حي الشجاعية في ١٩- ٢٠ تموز، قال: ”لقد استخدمنا القوة بأكثر ما

المتغيرة في محيطها الإستراتيجي،.وها هي مبادئها:

١- تعزيز عناصر الأمن في ظل تقليل الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، والحفاظ على حرية العمل العملياتية في كل مناطق ”يهودا“ و”السامرة“ من خط الأردن غرباً، والتنسيق مع أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية، فكلاً كان أكثر يقتل الجيش الإسرائيلي نشاطه العملياتي في الأراضي الفلسطينية.

٢- تثبيت المصالح السياسية، الأمنية، والإقليمية لإسرائيل في ”يهودا“ و”السامرة“ قبيل التسويات المستقبلية، وكذا تحسين وضع إسرائيل الإستراتيجي في غياب التقدم السياسي، عبر إيضاح نواياها للتقدم نحو انفصال سياسي وإقليمي عن الفلسطينيين وخلق الظروف لواقع الدولتين.

٣- تعزيز شريعة ومكانة إسرائيل الدولية والإقليمية من خلال التعاون الإقليمي – الأمني، السياسي والاقتصادي وفي البنى التحتية.

٤- تعزيز البنية التحتية، قدرة الحكم والاقتصاد الفلسطيني. لهذا الغرض تجرى أعمال تدريبية – بمساعدة دولية – لتحسين أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها، وضمن أمر أخرى تخصص أراضٍ للتنمية الاقتصادية والبنى التحتية وبناء قاعدة لدولة فلسطينية قابلة للعيش في المستقبل تؤدي مهامها ومستقلة. ٥- تبني سياسة بناء تفاوتي في ”يهودا“ و”السامرة“. يستمر البناء في الكتل الاستيطانية، التي يوجد إجماع على بقائها في نطاق إسرائيل، وبالمقابل يجمد البناء في المستوطنات المنعزلة التي توجد في أعماق الأراضي، ويلقى الدعم الحكومي عن توسعها والاستيطان فيها. مسألة إخلاء المستوطنات لا تطرح إلا في سياق تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

خطوات الصيغة

تلعن إسرائيل التزامها المبدئي بحلل الدولتين وتكون مستعدة في كل وقت للدخول في مفاوضات مباشرة على اتفاق شامل. بالتوازي تبدأ إسرائيل بتطبيق مبادئ الصيغة على الأرض كي تدفع إلى الأمام الانفصال عن السلطة الفلسطينية وتنتهي سيطرتها على أغلبية السكان الفلسطينيين في ”يهودا“ و”السامرة“. من أجل تحقيق تأييد دولي للصيغة – بما في ذلك التأييد العربي – لا يمكن لإسرائيل أن تكتفي بإعراج عن الاستعداد لإجراء مفاوضات، بل ستكون مطالبة بأن تعرض مبادئ للتسوية، إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وأفشلت، سيكون بوسع إسرائيل أن تواصل تحقيق الصيغة وتصميم واقع سياسي، أمني، وإقليمي مستقر ومحسن بالنسبة لها على مدى الزمن.

تعمل إسرائيل على استحكام الجدار الأمني، الذي سيرسم أيضاً مسار الانفصال



بيني غانتس.

نستطيع من ضبط ومراقبة“. وتلك هي النتائج: في ضربة النيران الأولى قتل الجيش الإسرائيلي خلال ساعات ٤٠ من المواطنين وجرح ٤٠٠ هذا هو أكثر ما يمكننا ضبطه. على ١٢٠ هدفا في الحي أغلبها مبان سكنية بأسة، أسقط الجيش الإسرائيلي قنابل ترن الواحدة طننا، أيضاً هذا هو أكثر ما يمكن من مراقبة.

هذا ولم تقل بعد كلمة عن ”يوم الجمعة الأسود“ ٢٠١- أب، جريمة الحرب الأكثر خظورة تحت قيادة القائد العسكري طاهر السلاح. بعد خطف جثة الملازم هادار جولدن بدأ ”إجراء هنيئيل“. معركة رفح كانت وحشية. ألفنا صاروخ، قذائف وقنابل على الأحياء السكنية. أكثر من ١٠٠ قتيل معظمهم مدنيون“.
”انتم تطلقون النار مثل المعتوهين“ مرخ بجهاز التسلسكي قائد كتيبة ”تعالب شمشون“. أمستسي إترناشيونال حددت أن هذه جريمة حرب. غانتس لم تسمح له أي كلمة. الجيش الإسرائيلي أغلق ملف التحقيق فقط

هذا العام، وبالطبع لم يقدم أحدا للمحاكمة. ماذا حدث؟ من مات؟ غزة لم تستحق منذ ذلك الحين من ثكلها، من حزنها، من جراحها ومن دمارها. عن الجرائم يوجد مسؤولون ومدنيون. للجيش الإسرائيلي كان في ذلك الحين رئيس أركان هو بيني غانتس، والذي هو الآن ليس أقل من الأمل الأبيض والمعتدل ليحل محل غول تنتياهو واليمين. وثائية يوجد ما نامله.

عن ”هارتس“

والمصالح الإقليمية لإسرائيل في المستقبل، وتعلن عن تجسيد البناء في المستوطنات المنعزلة التي توجد في أعماق الأراضي الفلسطينية شرقي الجدار. إضافة إلى ذلك تثبت إسرائيل أنه حتى ٢٠ في المئة من أراضي ”يهودا“ و”السامرة“ هي منطقة مصلحة أمنية (معظمها في غور الأردن، بما في ذلك مواقع ومخاور إستراتيجية)، سبتقى تحت سيطرة إسرائيلية إلى أن يتحقق توافق على تسوية أمنية مرضية لإسرائيل، ويقوم كيان فلسطيني مسؤول وقادر على أداء مهامه.

لإسرائيل مصلحة في وجود سلطة فلسطينية تؤدي مهامها مستقرة ومتعاونة في التقدم في أفق سياسي نحو حل. ولهذا فستتخذ إسرائيل الخطوات التالية كي تعزز السلطة الفلسطينية:

١- تنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في المنطقة (ب)، تشبه تلك التي في يدها اليوم في المنطقة (أ)، (حيث ينشأ مجال فلسطيني موحد (أ ب)) يكون البنية التحتية للدولة الفلسطينية المستقبلية، بل ربما يصبح دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. تقع هذه المنطقة على قرابة ٤٠ في المئة من أراضي ”يهودا“ و”السامرة“. ويسكن فيها أكثر من ٩٨ في المئة من السكان الفلسطينيين.

٢- إسرائيل تخصص حتى ٢٥ في المئة من أراضي ”يهودا“ و”السامرة“ من داخل المنطقة (ج) للتنمية بنى تحتية ومشاريع اقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، ونقل أراضٍ مأهولة بالفلسطينيين تتجاوز حدود المنطقة (ب) إلى المنطقة (ج) للسيطرة الفلسطينية. يكرس وجود متداخل مع الأسرة الدولية لإقامة مشاريع صناعية وطاقة خضراء، مشاريع سياحة وتكنولوجيا عليا، لبناء لسكان وما شابه، في المرحلة الأولى لنقل إسرائيل صلاحيات أمنية وتخطيطية للفلسطينيين في مناطق التنمية هذه، ولكن هذه تكون ”على الرف“ وتنقل بالتدرج إلى السلطة الفلسطينية.

٣- في المجال الفلسطيني يكون هناك تواصل إقليمي، وتقام شبكة مواصلات متواصلة من شمال الضفة وحتى جنوبها، بحيث يقل الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي، المستوطنين، اليهود والسكان الفلسطينيين، وترفع المواقف عن التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٤- تطلق خطة اقتصادية هدفها في المدى القصير تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين، وتأييدها للمدى البعيد تشجيع استقلال اقتصادي فلسطيني يسمح بانفصال اقتصادي عن إسرائيل. لأجل تحقيق هذا الهدف يوصى بإقامة جهاز دولي متخصص.

هذه الخطوات ستسمح ببناء بنية تحتية لكيان فلسطيني مستقل على قسم مهم من الضفة الغربية (حتى ٦٥ في المئة من الضمتها). في المرحلة ذاتها تواصل إسرائيل السيطرة على باقي الأراضي، من ضمنها نحو ١٠ في المئة

تسعى إسرائيل إلى اعتراف دولي بخطواتها وتطلب مقابلاً دولياً، المركزي فيه هو تعهد بتأييد الصيغة حتى في حالة فشل في مسار المفاوضات الثنائية.

إضافة إلى ذلك، على إسرائيل أن تطلب استئثاف الالتزامات الأميركية مثلما صيغت في كتاب بوش لشارون (٢٠٠٤)، إقامة جهاز دولي متخصص للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، لضمان نجاحها ومنع الفساد، التزام من السلطة الفلسطينية بمنع ”الإرهاب“ والعنف، والاعتراف بالترتيبات الأمنية المطلوبة لإسرائيل.

إن حل مشكلة غزة ليس جزءاً من الصيغة السياسية وليس شرطاً لتقدمها، في كل سبيل، توجد أهمية لبذل جهد دولي لتحسين الوضع الإنساني في القطاع وإعمار بناه التحتية مقابل إقامة جهاز دولي يعمل على وقف تعاطف القوة العسكرية لـ ”حماس“ وباقي محافل ”الإرهاب“. يجب التقدم في هذا الموضوع بالتوازي مع تطبيق الصيغة في ”يهودا“ و”السامرة“ وعلى نحو منقطع عنه أيضاً.

إن الواقع الذي سيتشكل في المنطقة سيخلق في إسرائيل بنية تحتية سياسية، حزبية ودولية، أكثر راحة نحو التقدم مستقبلاً في مسارات أخرى وفقاً لاعتباراتها الأمنية والسياسية: إقامة تسويات انتقالية مع الفلسطينيين تبعاً لقاعدة ”كل شيء يتفق عليه يطبق“ وتزك فكرة ”إما كل شيء، أو لا شيء“. إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة وتغيير طبيعة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني من صراع للحرر الوطني إلى صراع بين دولتين وإدارة مفاوضات مباشرة لتحقيق التسوية السياسية للدولتين، وفي حالة غياب التعاون الفلسطيني المطلق – التقدم في خطوات الانفصال المستقلة وفقاً لمصالح إسرائيل.

بحث معمق ومستمر لجملة الإكنايات التي تتفأ امامها إسرائيل يؤدي إلى الاستنتاج بأن الصيغة المقترحة هي الممكنة اليوم، تحافظ على المصالح الإسرائيلية – الأمنية والاستيطانية – وتسحم بتجنيد تأييد دولي وإقليمي، لا تتضمن إخلاء مستوطنات في المستقبل القريب وتسحم بمجال مرونة سياسية لإسرائيل. وعلى الأقل، فإن الصيغة المقترحة تحسن جدا الواقع الحالي، تصد الميول الخطيرة لإسرائيل، والتي تسمى بالخطأ ”الوضع الراهن“. وعملياً هي منحدر يؤدي إلى مخاطر قومية ذات مغزى والأساس إلى واقع دولة واحدة دون قدرة على الانفصال عن الفلسطينيين.

عن موقع "بحوث الأمن القومي"

عملية "بركان" وأسطورة "المنفذ الفرد"

بـقلم: اليكس فيشمان

قبل نحو أسبوعٍ من العملية، التي وقعت في المنطقة الصناعية بـ”بركان“، جرى في المدينة الفلسطينية الجديدة زلماي مهرجان موسيقي ضخم، شارك فيه عشرات الآلاف من الشباب والشابات الفلسطينيين. لم تتجول هناك أي امرأةٍ مع برقع، ولم يطلق أحد النار في الهواء. مهرجان آخر بروح غربية من النوع الذي نراه في أشهر الصيف وأريانه في حديقة ”اليركون“، ما أزعج القيادة الفلسطينية هو حقيقة أن المهرجان جرى يوم السبت، بعد يومٍ من الصدامات الدموية على حدود غزة، والتي قتل خلالها سبعة شبان وأصيب ٥٠٠، ولكن هذا لم يزعج عشرات الآلاف من الشباب الذين تدفقوا إلى روابي من كل أرجاء الضفة للاحتفاء بالحياة، تماما مثلما كانت سراعات القوى على القيادة الفلسطينية قبيل انعقاد المجلس المركزي لـ مـتـف في نهاية الشهر تعينهم كما تعينهم قشرة الثوم.

لا شيء في ما يسمى ”أجواء العنف في الضفة“ لم يتغير جوهريا في الأيام ما قبل القتل في ”بركان“، ولا في الأيام التي بعده، فالأحدث عن شارع محرض الآن أكثر من أي وقت مضى - والذي تعتبر العملية في ”بركان“ أحد أعراضه – هي تخمين عاقل آخر من الجيش عن المزاج العام في الجمهور الفلسطيني، وهذه هي المشكلة. فالجمهور في إسرائيل يتصرف على ما يجري في الشارع الفلسطيني من زاوية النظر المحدودة لجهاز الأمن، فالحدث يدور عن قشرة رقيقة جدا، تعنى أساسا بمواجهة التهديدات، وبالتالي، فلا غرو في أنه حتى بعد العملية في ”بركان“ قُصِفَ الجمهور في البلاد بوابلٍ من الرسائل الثابتة لدى جهاز الأمن: بوجود ارتفاع في التوتر في المناطق، قوات الأمن تستعد لعمليات التقليد.

”عمليات التقليد“ مفهوم تبناه الجيش من مجال علم النفس، كي يدخل منطقا ما في ظاهرة ”منفذي العمليات الأفراد“ الذين يطلون من مكان ما، ويكشفون الجهاز عاريا. ولكن التقليد هو فقط سبب واحد، وهو ليس المركزي بيانه، لأن يقوم شخص ما لديه مشكلة شخصية – نفسية فيقتشق سلاحا ويخرج في حملة قتل بادعاء ”مقاتل حرية“ من بين ٨٠٠ قضية أمنية من أنواع مختلفة، حلل الجيش والمخابرات هذه السنسة لغزها في الضفة، فإن ٨ – ٤ في المئة لم تمنع: فيفض هؤلاء تسللوا الجدار ووسائل الحراسة وقاموا بالقتل. تعاني الولايات المتحدة في الأخرى تواترا متصاعدا في ظاهرة ”منفذ العملية الفرد“: ذاك الشاب الذي قرر أن يدخل مدرسة، مكان

عمل أو ناديا، فيقتل الناس. في الولايات المتحدة يعمل القاتل باسم الرب، باسم العنصرية، باسم الانتقام من النظام وما شابه. أما عندنا، فهو يجتاز طريق النبل الوطني. هذه الطقوس تجر في أعقابها أيضا طقوسا دائمة مثل البيث الهي واليا مشر من مكان الحدث، عناوين رئيسة ضخمة، جنازات جماهيرية، مسيرات للسياسيين، توصيات من الخبراء لما ينبغي عمله في المستقبل. وعندها، بعد بضعة أيام، يعود الناس إلى الحياة العادية، وعملية القتل التالية تمحو ذاكرة القاتل السابق.

في إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء يعرف الناس أنه يمكن تقليص كمية نوبات الجنون هذه، ولكن أحدا لا يفعل حقا أي شيء كي يقلص الظاهرة. في الولايات المتحدة هذه قصة سياسية داخلية، موضع خلاف، حول حرسه السلاح الناري. فإذا فرضت قيود متشددة على شراء السلاح، وحراسة معقولة على المنشآت والمؤسسات، من المعقول الافتراض أن عدد القتلة الأفراد سيقل. عندنا أيضا يدور الحديث عن قصة سياسية موضع خلاف، فإذا نشأت أجواء حوار مع الفلسطينيين، يمكن الافتراض بأن عدد منفذي العمليات الأفراد سينخفض. صحيح أن منظمات ”الإرهاب“ التي لن تكون راضية ستواصل إنتاج العمليات، ولكن ظاهرة المنفذ الذي لا ينضوي تحت أي مظلة تنظيمية، ستتقلص، هكذا على الأقل حصل في الماضي، والادعاء بأن العقاب القائم ليس رادعا بما فيه الكفاية هو ديمافوجيا، وذلك لأن القانون والمصلحة الأمنية لا يسمحان بعمل أكثر بكثير مما يتم اليوم.

في مجال الحراسة أيضا يوجد عندنا الطقس الثابت ذاته: يشكلون لجانا، يتخذون قرارات، ولكن في معظم الحالات فإن التنفيذ إما جزئي أو عديم، لا يفضل الإلكترونيات في الحرم أصدرت الشرطة طعناز بعد فضيل البوابات الإلكترونية في مجال الحراسة، وتحصنت الشرطة للخطط، ولكن عندما رأت كم سيكلف هذا تراجعجت، فمن أجل حراسة المنطقة الصناعية بـ”بركان“ وكل مصنع على حدة، فإن الحكومة وأرباب العمل على حد سواء يستعين عليهم أن يستمروا مبالغ طائلة. هذا لن يحصل، هذا ثمن اعتيادنا على الجمود مع الفلسطينيين، والذي له أنماط سلوك ثابتة، انفجارات شعبية، هدوء، منفذ عملية فرد، صحايا، حداد وطني، تهديدات، عقاب، نسيان، هدوء وهكذا وداليك.

عن ”يديعوت“

الهدوء الوهemi: إسرائيل تكرر "اللامبالاة" كما فعلت قبيل العام ١٩٧٣

بـقلم: دان مرغليت

طوال حوالى سنتين بلوروا في معهد أبحاث الأمن القومي وثيقة القوموي وثيقة استهدفت تحريك العملية السياسية في الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية النائمة. شرح رئيس المعهد، الجنرال احتياط عاموس يدلين، أن الوثيقة تسعى للوصول إلى إسرائيل ”يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية“. هذه محاولة للجسر بين شروط العتبة التي وضعتها إسرائيل والفلسطينيين ووصف يدلين ذلك كـ ”نموذج ثالث“ ما بين عدم الاستعداد لإقامة دولتين لشعبين الآن وبين الخوف من تأسيس دولة ثنائية القومية. يدلين شبه الخطة التي تم تحريرها على يد أودي ديكل وكيم لافي بتطبيق الملاحه (وزير): سوف ينطلق مع حوار إسرائيلي فلسطيني بمساعدة الولايات المتحدة والدول العربية، وسيكون بإمكان إدخال تعديلات عليه حسب التطورات على الأرض وفي الاتصالات.

احتمالات التوصل إلى الأهداف الأربعة يشابه تربع الدائرة الذي سبق وأدرك علماء الرياضيات في اليونان القديمة أنه غير قابل للتطبيق – ليس مع محمود عباس في رام الله، ويحيى السنوار في غزة، وبنيامين نتنياهو في القدس. الـ ”ليس هناك شريك“ لا يهود باراك ما زالت سارية المفعول حتى الآن. ليست هنالك مبادرة أكثر فعالية من هذه الخطة، على الأقل تضع في أيدي إسرائيل تبريرا لأن تشرخ في الغرب تملص بنيامين نتنياهو من أي تسوية.

تأخذ الخطة بالحسبان أن يكون هناك حاجة لعملية وحيدة الجانب، وهي قائمة على افتراض أن جدار الفصل سيكون هو الحدود الدائمة لإسرائيل. في الماضي كان هناك معارضة لإنشاء الجدار، سواء من اليمين أو اليسار، لانهم لا يريدون تقسيم ”يهودا“ و”السامرة“. ولكن ليس هنالك حدود أكثر نجاعة من هذه الخطة والتي في البداية وجد لها ٤ داعمين فقط: أيهود باراك ودان مريدور وحاييم رامون، ورئيس ”الشاباك“ أفي ديختر.

الخطة المتعزلة، والتي يقدر يدلين بأنه يمكن تطبيقها فقط بعد انتخابات الكنيست، معتدلة ولا تصطم مع جهات متطرفة. في الكتل الاستيطانية والتي

عن ”هارتس“